



تحديثات تحليل الحماية

يونيو / حزيران 2022



شمال غرب سوريا

(HNAP) حقوق الصورة لبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية

## أ. المقدمة<sup>1</sup>

### أرقام الحماية الرئيسية

عدد سكان شمال غرب سوريا NWS	4.4 مليون
شخص بحاجة إلى خدمات الحماية	4.1 مليون
نازح داخليًا IDPs	2.8 مليون
مواقع تبلغ عن إصابات / وفيات جراء التلوث بمخاطر المتفجرات	65 %
معدل انتشار الإعاقات	32 %

من سوريا، وهم الآن محاصرون بجدار حدودي وخطوط مواجهة وغير قادرين على الهروب من العنف الشديد والفقر المدقع اللذين أصبحا جزءًا من الحياة اليومية في الشمال الغربي.

أدى عدم كفاية الوصول الانساني، والتمويل غير الكافي، والقيود المفروضة على البيئة التشغيلية إلى إضعاف شديد لقدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدات الضرورية المنقذة للحياة في المنطقة. وما يظهر من الناحية العملية هو انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وقلة الوصول إلى تعليم جيل من الأطفال، والتغطية المحدودة للغاية لخدمات الحماية المتخصصة، ومحدودية الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي

والاجتماعي. حيث يضطر الناس بشكل متزايد إلى اللجوء إلى آليات تأقلم سلبية نظرًا لغياب الأساسيات، وأصبحت مخاطر الحماية أكثر تعقيدًا.

هذا التقرير الذي يسلط الضوء على مخاطر الحماية في مناطق شمال غرب سوريا، هو جزء من سلسلة من التحديثات الإقليمية لتحليل الحماية لكامل سوريا (PAUs).

على مدى عقد من الصراع المستمر وحالات النزوح المطول والمتعدد، أدت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعنف المستشري إلى أزمة حماية حادة في شمال غرب سوريا (شمال غرب سوريا)<sup>2</sup>. أدى التأثير المستمر للنزاع إلى استنفاد الموارد وكذلك القدرة على الصمود لدى 4.4 مليون فرد يعيشون في هذه المنطقة من سوريا. الغالبية العظمى من سكان هذه المنطقة تم تهجيرهم قسراً إلى الشمال الغربي بسبب الصراع الدائر في أجزاء أخرى

## ب. السياق

يشمل الأفراد الذين نزحوا قسراً في شمال غرب سوريا عددًا كبيرًا من الأفراد الذين تم إجلاؤهم عبر الممرات الإنسانية من المناطق التي كانت محاصرة سابقًا، كالغوطة الشرقية في جنوب غرب سوريا. وهناك 1.74 مليون شخص يعيشون في 1,414 موقع للنازحين داخليًا<sup>4</sup>، لا تلي الغالبية العظمى منها الحد الأدنى من معايير سفير Sphere المعترف بها للاستجابة الإنسانية. ويلاحظ ان

بعد 11 عام من النزاع، لا تزال منطقة شمال غرب سوريا في حالة طوارئ إنسانية معقدة تتميز بالأعمال العدائية المستمرة والنزوح المطول والتدمير الواسع للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمرافق الصحية. يبلغ عدد سكان المنطقة حاليًا 4.4 مليون شخص، نزح ما يقرب من ثلثهم قسراً من مناطق أخرى في سوريا أثناء النزاع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المنهجية: بالإضافة إلى الأبحاث المكتوبة ذات الصلة، اعتمد قطاع الحماية في ش غ س على المقابلات مع الأسر ومقابلات المخبرين الرئيسيين التي أجريت كجزء من تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2021، مقابلات المخبرين الرئيسيين الشهرية التي تم إجراؤها من قبل أعضاء من فريق عمل مراقبة الحماية، التقارير الواردة من شركاء قطاع الحماية، الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى والجهات الفاعلة المكلفة دوليًا في مجال حقوق الإنسان.  
<sup>2</sup> بالنسبة لمناطق التغطية في ش غ س، انظر الجزء الرابع: تغطية قطاع الحماية والتمويل، "سياق التشغيل والوصول".  
<sup>3</sup> تداعيات تصويت الأمم المتحدة عبر الحدود في سوريا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، حزيران 2021.  
<sup>4</sup> جدول المراقبة المتكاملة لمواقع النازحين داخليًا لشهر مارس 2022، قطاع تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM - ش غ س)

1,230 موقع للنازحين - من أصل 1,414 موقع - غير مخططة وذاتية وذات كثافة سكانية عالية، مما يجعل من الصعب بشكل خاص على العاملين في المجال الإنساني الوصول بشكل فعال إلى السكان الأكثر ضعفاً. ان 56٪ من سكان مواقع النازحين هم من الأطفال.

وقد أنهى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في مارس/آذار 2020 بعض العمليات العسكرية واسعة النطاق في شمال غرب سوريا. ومع ذلك، كان هناك انتهاكات شبه يومية لوقف إطلاق النار، حيث أدى القصف والغارات الجوية إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الرئيسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ونقاط تزويد المياه. لا يزال انعدام الأمن والعنف الناجمين عن النزاع منتشرين بشكل واسع، وكذلك ارتفاع نسب الجرائم إلى جانب غياب سيادة القانون.

لا تزال انتهاكات أطراف النزاع الجسيمة بحق الأطفال تشكل مصدر قلق كبير. وتشمل هذه الانتهاكات قتل الأطفال، إصابتهم، تجنيدهم، استخدامهم في أعمال عدائية، اعتقالهم، اختطافهم والاعتداء عليهم جنسياً. بين يناير / كانون الثاني وسبتمبر / أيلول 2021، تم الإبلاغ عن 1,440 انتهاك جسيم على الأقل وتم التحقق منها بواسطة آلية الرصد والمراقبة، ووقعت غالبية هذه الانتهاكات في شمال غرب سوريا.

يواجه النازحون داخلياً في شمال غرب سوريا عمليات نزوح مطولة ومتعددة في كثير من الأحيان. وقد ساهم ذلك في استنفاد الموارد المحدودة أصلاً لدى الأسر، إلى جانب محدودية فرص كسب العيش والاعتماد على آليات تأقلم منهكة بشكل كبير، بما في ذلك زيادة الديون الأسرية. يستمر الاقتصاد السوري في الانحدار، حيث فقدت الليرة السورية ما يقرب من 80٪ من قيمتها وكذلك فقدت الليرة التركية، المستخدمة في أجزاء من شمال غرب سوريا، 40٪ من قيمتها عام 2021.

وفي ذات الوقت شهدت المنطقة تضخم كبير حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد عن 200٪ في العام الماضي. يعاني 3.1 من أصل 4.4 مليون شخص في شمال غرب سوريا من انعدام الأمن الغذائي، وكذلك يعاني مليون شخص إضافي من خطر انعدام الأمن الغذائي.<sup>5</sup>

هذا الوضع الاقتصادي المتدهور في تفاقم ويؤدي إلى مخاطر حماية، حيث لا تملك الأسر أصولاً متبقية للاستفادة منها وخياراتها قليلة: هناك انتشار متزايد لآليات تأقلم سلبية، متضمنة زواج الأطفال وعمالتهم نتيجة لذلك. بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة أصلاً، لا سيما الأسر التي تضم الأشخاص ذوي إعاقة والأسر التي تعولها نساء وأطفال، فإن خياراتهم تصبح أكثر تقييداً مع تصاعد الاحتياجات الإنسانية.

تواجه أجزاء من شمال غرب سوريا أزمة مياه حادة بسبب تغير المناخ والدمار الكبير والأضرار التي لحقت بمرافق المياه، في بعض الأحيان بشكل متعمد.<sup>6</sup> كما أن مناطق شمال غرب سوريا معرضة بشكل استثنائي لخطر كوفيد - 19 والأمراض المعدية الأخرى بسبب تدهور النظام الصحي فيها والاحتفاظ ونقص المياه وسوء الصرف الصحي في مواقع النازحين. لغاية مارس/آذار 2022، تم تطعيم 4.4 ٪ فقط من السكان بالكامل ضد كوفيد - 19.<sup>7</sup>

ان السوريون في الشمال الغربي المحاطون بخطوط المواجهة النشطة والجدران الحدودية لا هم قادرين على الهروب من ظروفهم المعيشية المزرية ولا من العنف المستشري المرتبط بالنزاع المستمر. وفي هذا السياق، فإن البعثات عبر الحدود المفوضة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد وفرت شريان الحياة لملايين المدنيين في شمال غرب سوريا، مما أتاح تقديم المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الأدوية، الغذاء، المأوى في حالات الطوارئ وخدمات الحماية المتخصصة.<sup>8</sup> ومع ذلك، فقد أعاق نقص التمويل الشديد إيصال المساعدات الحيوية.

<sup>5</sup> تقرير حالة شمال غرب سوريا، آخر تحديث في 20 نيسان / أبريل 2022، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

<sup>6</sup> تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 8 فبراير/شباط 2022.

<sup>7</sup> تقرير حالة شمال غرب سوريا، آخر تحديث في 20 نيسان/أبريل 2022، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

<sup>8</sup> تداعيات تصويت الأمم المتحدة عبر الحدود في سوريا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، يونيو/حزيران 2021.

### III. مخاطر الحماية ذات الأولوية

#### A. الخطر: الهجمات المستمرة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

أن الهجمات بدت وكأنها تستهدف المدنيين والأحياء المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.<sup>12</sup> في المناطق المتضررة من الأعمال العدائية، يواصل العاملون الانسانيون عملهم على الرغم من مخاطر هجمات العصابات الناسفة.<sup>13</sup>

مدينة إدلب وبلدة أريحا من بين المناطق في شمال غرب سوريا التي شهدت هجمات مكثفة على مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وبحسب لجنة التحقيق، فقد اشتمل ذلك على قصف مدفعي على أجزاء من مدينة إدلب وضواحيها أسفر عن مقتل العديد من المدنيين واستخدام ذخائر يبدو أنها مدفعية غير موجهة. شملت الهجمات الهجوم الذي نُقِّد في صباح أحد أيام أكتوبر / تشرين الأول عام 2021 عندما أصابت 10 ذخائر على الأقل وسط مدينة أريحا بينما كان الأطفال في طريقهم إلى المدرسة. أسفر الهجوم عن مقتل 13 شخص على الأقل، بينهم 4 أطفال ومعلمة، وإلحاق أضرار بمدريستين. في هذه الهجمات وغيرها لم يكن هناك أي مؤشر على وجود هدف عسكري في المناطق الحضرية المستهدفة.<sup>14</sup>

لا يزال الصراع في شمال غرب سوريا، مستمرًا على الرغم من اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة في 5 آذار / مارس 2020.<sup>9</sup> في عام 2021، تحقق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) من حوادث قتل فيها ما لا يقل عن 259 مدني، أكثر من 100 منهم من الأطفال، وأصيب ما لا يقل عن 735 مدني نتيجة للهجمات التي نفذتها جهات مختلفة من أطراف النزاع، من خلال الضربات الجوية، الضربات الأرضية، الاشتباكات المسلحة، إطلاق النار، الهجمات بأنواع مختلفة من العصابات الناسفة يدوية الصنع (IEDs) وحوادث المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW).<sup>10</sup> هذه الأرقام هي مجرد أرقام إرشادية، كما تم التحقق منها من قبل OHCHR، ولا ينبغي اعتبارها شاملة؛ ومن المحتمل أنها تمثل جزءًا بسيطًا من العنف الذي يواجهه المدنيون. يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA في كل تقرير شهري له عن الوضع في عام 2022 وحتى الآن، بأن هناك حالات نزاع نشطة متضمنة "قصف مدفعي في معظم الأيام".<sup>11</sup> والأهم من ذلك، أن الاشتباكات والقصف المتبادل لا يقتصر على الأهداف العسكرية. وفقًا للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، فقد تأثرت المناطق السكنية، وتشير الأدلة إلى

#### B. الخطر: استمرار ممارسات الاعتقالات والاحتجازات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة

وثقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR، لم يكن لدى المحتجزون الحق في الحصول على معلومات حول أسباب احتجازهم وغير ذلك من حقوق الإجراءات القانونية الواجبة، وكذلك لم تتمكن عائلاتهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بمكان وجودهم أو مصيرهم، مما أثار مخاوف بشأن الاختفاء القسري. أفاد معتقلون سابقون أنه كان هناك أطفال محتجزون مع الكبار.

شهدت مناطق شمال غرب سوريا أيضا جهودًا منهجية لخنق المعارضة السياسية، بما في ذلك من خلال نمط محدد من الاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمعارضين السياسيين والعاملين في وسائل الإعلام من مختلف أطراف النزاع. أفاد العديد من المعتقلين بأنهم لم يمثلوا أمام قاض و / أو حرّموا من الاستشارة القانونية، بما في ذلك في قضايا عقوبة الإعدام. في معظم الحالات التي

<sup>9</sup> دعت الاتفاقية، المبرمة من قبل حكومتا روسيا وتركيا، إلى وقف جميع الأعمال العسكرية على طول خط التماس في منطقة خفض التصعيد في إدلب.

<sup>10</sup> ضحايا مدنيين في شمال غرب سوريا وفي تل أبيب ورأس العين من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، OCHA. تمثل الحوادث/الأرقام/المعلومات أمثلة على مشكلات حقوق الإنسان المثيرة للقلق كما تم توثيقها والتحقق منها من قبل OHCHR. ومع ذلك، ونظرًا لتغير أنماط الصراع والوصول المحدود إلى مصادر ومعلومات موثوقة في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، فإن التحقق من جميع الحوادث التي تحدث في جميع أنحاء سوريا لا يزال يمثل تحديًا.

<sup>11</sup> انظر OCHA في الجمهورية العربية السورية: التطورات في شمال غرب سوريا ورأس العين وتل أبيب - التقارير الشهرية من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2022.

<sup>12</sup> تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 8 شباط / فبراير 2022، متاح في 10.

<sup>13</sup> نفس المرجع في 14

<sup>14</sup> نفس المرجع في 11

الجنسي مع أولئك الذين هم من العابرين جنسياً أو ثنائيي الجنس، أو الذين يُعتقد أنهم كذلك معرضون بدرجة أكبر لخطر العنف. كما تم استهداف النساء والرجال العابرين جنسياً بالعنف.<sup>15</sup>

كما زُعم أنه كان هناك تعذيب وسوء معاملة أثناء الاحتجاز والاستجواب، وشمل ذلك الضرب، وضع المعتقلين في أوضاع مجهدة، والصعق بالصدمات الكهربائية، بما في ذلك الأعضاء التناسلية. كما تم الإبلاغ عن حالات وفاة في الحجز. كما تعرض بعض المعتقلين من الرجال والنساء للعنف

### C. الخطر: تفشي العنف القائم على النوع الاجتماعي GBV، مع محدودية توافر الخدمات الوقائية والاستجابة له

"أعرف قصة فتاة تعرضت للاغتصاب عندما كان عمرها تسع سنوات من قبل ابن الجيران. الفتاة لم تتزوج بعد ونشر أهلها شائعات بأنها مصابة بمرض عقلي. يعتقدون أنه من الأفضل أن يعتبرها الناس مجنونة عقلياً من أن يعرفوا أنها تعرضت للاغتصاب في سن مبكرة. الفتاة دائماً ضحية، ويرفضون السماح لها بمقابلة أي شخص غريب".

امرأة بالغة، ناحية الباب، حلب

لا يزال التحرش الجنسي موجوداً في جميع الأماكن التي يتردد عليها المراهقات والنساء، بما في ذلك المدارس والأسواق ونقاط العمل والتوزيع، وقد أثر على حريتهم في التنقل وكذلك على قدرتهم على المشاركة في أنشطة التعليم أو سبل كسب العيش المطلوبة. وفقاً لتحليل بيانات GBVIMS+<sup>17</sup>، يتم الإبلاغ عن معظم حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في شمال غرب سوريا بعد مرور شهر على حدوثها، مما يمنع الناجية من تلقي التدخلات المنقذة للحياة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك فإن الخوف من استمرار سوء المعاملة، أو العواقب العنيفة الجديدة مثل الوصمة الاجتماعية أو الانتقام، إلى جانب عدم كفاية التغطية وتوافر الخدمات، يمنع الناجيات من تلقي الرعاية في الوقت المناسب.

إن العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) سمة منتشرة للصراع في سوريا، بما في ذلك في الشمال الغربي منذ بدايته في عام 2011. يتم الإبلاغ بشكل منتظم عن حالات العنف الجنسي، متضمناً العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (CRSV). وتشمل الأشكال الأخرى لـ GBV في شمال غرب سوريا قتل الإناث، جرائم "الشرف"، الاعتداء الجسدي والنفسي والعاطفي المستهدف، العنف الأسري وعنف الشريك الحميم، زواج الأطفال والزواج القسري.

تتعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب لجميع أشكال العنف الجنسي. ومع ذلك، يتأثر الرجال والفتيان أيضاً لا سيما أثناء الاحتجاز. غالباً ما يعاني الناجون من العنف الجنسي من صدمات جسدية ونفسية طويلة الأمد، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالجنس مثل فيروس نقص المناعة البشرية HIV، واضطرابات ما بعد الصدمة. نتيجة للضعف الشديد في خدمات الصحة والحماية، لا يتمكن الناجون في كثير من الأحيان من تلقي الرعاية المناسبة. وتتراوح العواقب الإضافية للناجيات من العنف الجنسي من التهديد بالطلاق والحرمان من الأسرة إلى التهديد الحقيقي بجرائم "الشرف". من أكثر العواقب المدمرة للاغتصاب الحمل غير المرغوب فيه في سياق تظل به خدمات الإجهاد الآمن غير قانونية.

استناداً إلى تقييمات GBV التي تم إجراؤها في عام 2021، أفادت النساء والفتيات بأنهن يشعرن بأنهن أكثر تعرضاً للعنف الجنسي مما كن عليه في الماضي ويشعرن عموماً بأنهن أقل أماناً في مجتمعاتهن.<sup>16</sup>

<sup>15</sup> "لقد فقدت كرامتي": العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس في الجمهورية العربية السورية، ورقة غرفة اجتماعات لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 2018، وعاملونا بطرق وحشية: العنف الجنسي ضد الرجال، الفتيات والنساء المتحولات جنسياً في الصراع السوري، مرصد حقوق الإنسان، 2020.

<sup>16</sup> أصوات من سوريا 2022: نتائج تقييم نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، العنف القائم على النوع الاجتماعي في كامل سوريا، منطقة المسؤولية.

<sup>17</sup> تقارير تحليل اتجاهات GBVIMS.

لسوء الحظ، وبينما هناك حاجة متزايدة إلى أنشطة الوقاية من GBV والاستجابة له، فإن تمويل برامج GBV غير متسق وقصير الأجل، وأدى إلى تعليق مؤقت أو إنهاء مباشر لبرامج ضرورية .

تتعرض النساء والفتيات المتأثرات بأنظمة تمييز متعددة، مثل الأرمال والنساء والفتيات النازحات أو المعوقات، لمستويات أعلى من المخاطر بشكل عام ويواجهن أيضًا أشكالاً معينة من العنف الجنسي. النساء ذوات الإعاقة الذهنية أكثر عرضة للإيذاء الجنسي بخمس مرات،<sup>18</sup> والنساء المطلقات أو الأرمال يُعتبرن أكثر عرضة للاستغلال الجنسي أثناء بحثهن عن سكن أو عمل مقارنة بالنساء المتزوجات. من المهم ملاحظة أن الاغتصاب لا يزال يحدث أيضًا في سياق الزواج، بما في ذلك زواج الأطفال، مما يجعل المنزل مكانًا غير آمن للغاية للفتيات والنساء المتزوجات.

#### D. الخطر: تزايد التوجهات سوءاً فيما يتعلق بزواج الأطفال

بعد زواج الأطفال، تتعرض المراهقات بشكل متزايد لخطر العنف الثانوي من الشريك الحميم أو الأسرة والأقارب، مثل الاعتداء الجنسي- والجسدي والاقتصادي والعاطفي. إن العواقب على صحتهم وتعليمهم ورفاههم العام مدمرة. إن حمل الأطفال آخذ في الارتفاع بمتوسط 15٪ من الولادات المدعومة في شمال غرب سوريا لأمهات قاصرات.<sup>19</sup> وحوالي 45٪ من حالات حمل الأطفال المدعومة تنتهي بالإجهاض، بما في ذلك الحالات الموثقة للإجهاض غير الآمن.

تعمل الجهات الفاعلة في مجال GBV على ضمان الاندماج الاجتماعي وتعزيز بيئة مناسبة للإفصاح الآمن وتشجيع اليافعات المعرضات لخطر زواج الأطفال على طلب المساعدة من خلال برامج وقاية واستجابة هادفة.

لا يزال زواج الأطفال أحد أكثر أشكال GBV انتشاراً والتي يعاني منها الأطفال. تتأثر الفتيات المراهقات بين 12 و 17 عام بشكل غير متناسب. ازداد خطر زواج الأطفال في عام 2022 حيث قامت 71٪ من المجتمعات بالتنويه إلى زواج الأطفال كأحد مشاكل الحماية (HNO 2022) مقارنةً بـ 62٪ في 2021. زواج الأطفال ممارسة تقليدية ضارة موجودة مسبقاً قبل الأزمة، ولكن ازداد هذا الاتجاه سوءاً بسبب النزاع المطول: فالأسر الضعيفة تلجأ الآن لزواج الأطفال كآلية للتكيف لتخفيف الأعباء المالية و / أو لحماية الفتيات من العنف الجنسي المتفشي. تم توثيق زواج الأطفال بأشكال أكثر ضرراً بشكل تدريجي على مر السنين، بما في ذلك زواج فتيات بأعمار صغيرة - عن طريق البلوغ المحرض باستخدام العلاج بالهرمونات - من شركاء أكبر سناً، أو الزواج المتسلسل و / أو المؤقت. أصبح اختبار العذرية - أحد أشكال GBV - ممارسة شائعة لإثبات عفة المراهقات قبل الزواج.

<sup>18</sup> اجتماع مجموعة عمل الحماية، 17 فبراير/شباط 2021. التقاطع في شمال شرق سوريا. [عرض تقديمي]. الإنسانية والشمول.  
<sup>19</sup> مجموعة العمل الفنية للصحة الجنسية والإنجابية، 2021.

## E. الخطر: انتشار مرتفع للوفيات والإصابات والقيود المفروضة على الحركة بسبب انتشار التلوث بمخاطر المتفجرات

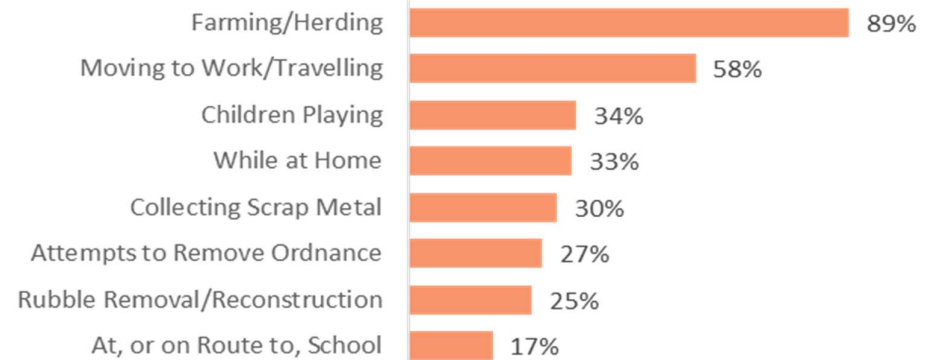
أشار 61٪ من المخبرين الرئيسيين الذين أجروا الاستطلاعات في شمال غرب سوريا، وبشكل مثير للقلق، إلى أنهم يعرفون شخصاً أصيب أو قُتل بسبب الذخائر المتفجرة.<sup>20</sup> استناداً إلى البيانات المتاحة، في كل حادث انفجار يُقتل ما متوسطه 1.5 شخص ويصاب شخصان بجروح جسدية، ويعاني واحد من كل ثلاثة ناجين على الأقل من بتر أحد الأطراف.<sup>21</sup> هذه الإصابات شائعة وتتطلب إعادة تأهيل جسدي (بما في ذلك الأطراف الاصطناعية) ودعم نفسي واجتماعي، والذي يتطلب بدوره أخصائيين طبيين وتدخلًا طويل الأمد في مجال الرعاية الصحية، بالإضافة إلى التدخلات الاجتماعية والاقتصادية لدعم دمج الناجين. تضيف الحوادث المتفجرة مزيداً من الضغط على النظام الصحي المحلي، والذي يعاني أصلاً من ضغوط تفوق طاقته.

تزداد الآثار الضارة وتمتد إلى أكثر من السلامة الجسدية والحق في الحياة، حيث أن حرية التنقل تتأثر أيضاً، فقد أبلغ 86٪ من الأسر في شمال غرب سوريا عن قيود على الحركة في مواقعهم الحالية أو بالقرب منها بسبب مخاطر الذخائر المتفجرة (MSNA 2021). علاوة على ذلك، فإن تدمير أو تلوث البنية التحتية الرئيسية مثل المستشفيات قد حرم المدنيين من الخدمات الأساسية.<sup>22</sup> ووجود التلوث يعيق أيضاً التوصيل الآمن للمساعدات والخدمات الإنسانية. مع الإبلاغ عن الغالبية العظمى من التلوث على الأراضي الزراعية، أثر التلوث بخطر المتفجرات أيضاً على قدرة الأفراد على المشاركة في أنشطة كسب العيش وقلل من قدرتهم على الانتعاش الاقتصادي.

في حين أن التلوث بخطر المتفجرات يؤثر على جميع الأفراد، إلا أنه هناك مجموعات معينة تأثرت بشدة من جراء حوادث التفجير. 31٪ من الضحايا المعروفين لحوادث الذخائر المتفجرة المبلغ عنها هم من الأطفال، من بينهم 30٪ أصيبوا أو قتلوا أثناء اللعب.

اتسم الصراع في شمال غرب سوريا بالاستخدام الواسع النطاق للأسلحة العشوائية مثل الذخائر المتفجرة، الضربات الجوية، نيران الأسلحة الثقيلة والعبوات الناسفة يدوية الصنع. لم يعرف بعد حجم ونطاق التلوث بالذخائر المتفجرة في شمال غرب سوريا بشكل كامل بسبب عدم قدرة الجهات الفاعلة المؤهلة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على الوصول والمسح والتطهير من التلوث. في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لسوريا (MSNA 2022)، أبلغ المخبرون الرئيسيون في 65٪ من المواقع التي تم تقييمها في شمال غرب سوريا عن وقوع إصابات ووفيات في مجتمعاتهم نتيجة للتلوث بمخاطر المتفجرات، مما يشير إلى انتشار كبير بشكل خاص للذخائر المتفجرة في المنطقة. تؤثر الأعمال العدائية النشطة المستمرة على توسيع نطاق التلوث بمخاطر المتفجرات، مما يضاعف من المخاطر والآثار على المدنيين ومجتمعاتهم.

### Activities During Injuries/Deaths from Explosive Hazard Contamination



<sup>20</sup> تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لسوريا (MSNA 2022).

<sup>21</sup> تقرير مساعدة ضحايا القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام، أبريل/نيسان 2021.

<sup>22</sup> UNMAS سوريا، "البرامج: سوريا"، محدث في يونيو/حزيران 2018

إليها لتعظيم الآثار بين الأشخاص المحتاجين. أشار تقرير برنامج الاستجابة في سورية التابع لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام UNMAS حول تحليل بيانات الضحايا إلى أنه بين نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وفبراير/شباط 2020، أفاد 97٪ من ضحايا المخاطر المتفجرة أنهم لم يتلقوا أي توعية EORE قبل الحادث.

أخيّراً، غالباً ما تكون خدمات مساعدة الضحايا (VA) - بما في ذلك الأجهزة المساعدة والرعاية الطبية - باهظة التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض، وتجبر ندرة هذه الخدمات المحتاجين إلى السفر لمسافات طويلة. الدعم الاقتصادي، الرعاية الطبية، الخدمات الأطراف الصناعية / تقويم العظام، والأجهزة المساعدة اليومية هي الاحتياجات الأساسية للناجين من حوادث التفجير.

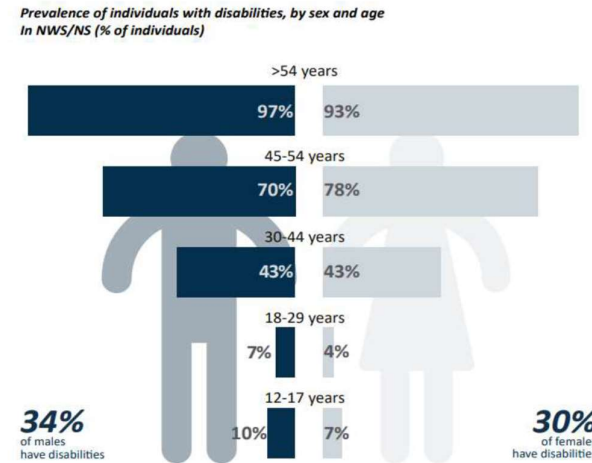
أعمال مسح وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية هو السبيل الوحيد لإزالة تهديد الحماية هذا بشكل دائم. لسوء الحظ، لا يمكن حاليًا جلب المعدات المتخصصة اللازمة لعمليات المسح والتطهير إلى المنطقة بسبب القيود الحكومية المتجذرة في المخاوف من اختلاس هذه المعدات من قبل أطراف النزاع. نظراً لعدم القدرة على الإزالة والتطهير، ركزت التدخلات الوقائية على التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة (EORE). وتتضمن برامج EORE الحالية جلسات مباشرة، جلسات مدرسية، حملات على وسائل التواصل الاجتماعي ورسائل نصية قصيرة.

هناك حاجة إلى توسيع نطاق برامج EORE، مع وصول محدد للمجتمعات التي يصعب الوصول

#### F. الخطر: استمرار وجود الحواجز التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (PWDs) وكبار السن

تسبب أكثر من عقد من النزاع المستمر والإصابات المرتبطة بالنزاع، التعرض للذخائر المتفجرة والأذى النفسي، سوء التغذية، اضطرابات الرعاية السابقة للولادة ونماء الطفولة المبكرة، في حدوث حالات عالية جداً من الإعاقة والعجز في شمال غرب سوريا.<sup>23</sup> وفقاً للتقييمات الأخيرة، ما لا يقل عن 32٪ من الأفراد عند أو فوق 12 سنة يعانون من إعاقة.<sup>24</sup> وترتفع هذه النسبة إلى 39٪ على الأقل بين النازحين. ما لا يقل عن 59٪ من جميع الأسر في هذه المنطقة لديها فرد واحد على الأقل يعيش مع إعاقة. الأفراد الأكبر سناً هم أكثر عرضة للإصابة بإعاقة واحدة على الأقل مقارنة بنظرائهم الأصغر سناً. في شمال غرب سوريا، 95٪ من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 55 سنة وما فوق يعانون من إعاقات، مقارنة بـ 50٪ من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 30-54 سنة و 7٪ من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 12-29. يؤدي تدهور البنية التحتية في

الشمال الغربي إلى تعريض السوريين للإصابات الجسدية والصدمات، مع تفاقم المخاطر على الأشخاص ذوي الإعاقات الحالية، وتقويض وصولهم إلى الخدمات الأساسية والدعم المخصص.



<sup>23</sup> وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، يشمل هؤلاء الأشخاص أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد والتي قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

<sup>24</sup> الإحصائيات والرسوم البيانية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي قدمها برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) إلى قطاع الحماية في 25 أبريل/نيسان 2022. تغطي المعلومات المنطقة الجغرافية التي تغطيها كتلة حماية ش غ س، وبالتالي تشمل مناطق "ش غ س" و "شمال سوريا" المشار إليها في تقرير مستقل HNAP.



من ضمن العوائق التي تحول دون الإدماج أيضًا انهيار الهياكل الاقتصادية، توافر الرعاية الصحية، دعم الأسرة والمجتمع، الفرص التعليمية، الإسكان، النقل، والبنى التحتية والخدمات الأساسية الأخرى نتيجة للنزاع. يؤدي عدم القدرة على الوصول إلى الأجهزة المساعدة، والخدمات المصممة، مقدمي الرعاية وشبكات الحماية إلى جعل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن أكثر اعتمادًا على الآخرين، ومن المرجح أنهم يتم التخلي عنهم عند حدوث أزمات جديدة، ويكونون أكثر عرضة للإهمال والاستغلال وسوء المعاملة.

لكل شخص الحق في المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، ولكن للأسف يواجه كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في شمال غرب سوريا حواجز متعددة تحول دون اندماجهم في المجتمع. يمكن أن تشمل هذه الحواجز العنف الجسدي والنفسي العلني والتحيز. أدت المفاهيم الخاطئة والوصمات المتعلقة بالإعاقة إلى الحرمان من الخدمات: تم إبعاد العديد من الأفراد ذوي الإعاقات الإدراكية والفكرية عن المراكز الصحية لأنهم يُنظر إليهم على أنهم يمثلون تهديدًا للموظفين. النساء، بما في ذلك المسنات، والفتيات ذوات الإعاقة معرضات بشكل خاص للتمييز والاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإنهم يواجهون تحديات كبيرة في الوصول إلى الدعم والخدمات التي يمكن أن تقلل من مخاطرتهم وضعفهم.

#### G. الخطر: اعتماد واسع النطاق على عمالة الأطفال من قبل الأسر الفقيرة

في مخيمات الأرامل هذه، تم الإبلاغ عن مشاركة 58٪ من الأولاد و49٪ من الفتيات بعمر 11 عام فما فوق في عمالة الأطفال.<sup>26</sup> في شمال غرب سوريا، أفاد 68.4٪ من المخبرين الرئيسيين أن عمالة الأطفال تمنعهم من الالتحاق بالمدارس.<sup>27</sup> يتعرض معظم الأطفال المنخرطين في العمل للعنف، الاستغلال، سوء المعاملة، والأذى النفسي، بما في ذلك الموت أثناء الأعمال العدائية.

أدى الصراع الطويل في سوريا، والاقتصاد المتدهور مع فرص كسب العيش المحدودة، إلى جانب زيادة معدل التضخم بشكل مفرط إلى انتشار الفقر المدقع بين النازحين داخليًا، مما أجبر العديد من العائلات على الاعتماد على عمالة الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال مثل تجنيد الأطفال لتغطية نفقاتهم. أفادت 22٪ من المجتمعات التي تم تقييمها أن عمالة الأطفال أمر متكرر ومستمر لدعم دخل الأسرة.<sup>25</sup> يعمل الأطفال بوتيرة أكبر فيما يسمى "بمخيمات الأرامل"، والتي هي مواقع للنساء الأرامل والمطلقات واللواتي فقدن أزواجهن، أو غير المتزوجات مع أطفال.

<sup>25</sup> HNO 2021

<sup>26</sup> نساء وأطفال مخيمات الأرامل في سوريا: صعوبة الوصول، والأكثر عرضة للخطر، WORLD VISION، أبريل/نيسان 2022.

<sup>27</sup> MSNA 2022

## H. الخطر: زيادة معدلات الصدمات النفسية بين الأطفال ومقدمي الرعاية

تشير تقارير مراقبة حالات حماية الأطفال في شمال غرب سوريا إلى زيادة ملحوظة في احتياجات الدعم النفسي والاجتماعي بين الأطفال ومقدمي الرعاية: أفاد 84.99٪ من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الأطفال يحتاجون إلى برامج نفسية اجتماعية، وأفاد 70.22٪ أن مقدمي الرعاية بحاجة إلى خدمات نفسية متخصصة،<sup>28</sup> مما يدل على أضرار وخسائر تراكمية متزايدة على الصحة العقلية، مع عواقب فورية، إن لم يتم التعامل معها، ستستمر مدى الحياة. تؤثر زيادة الصدمات النفسية الاجتماعية بين الأطفال ومقدمي الرعاية سلبيًا على ظروف نمو الأطفال ورفاههم وسلامتهم ويمكن أن تؤدي إلى مشاكل ثانوية تتعلق بالحماية بما في ذلك العنف الجسدي، إهمال الأطفال من قبل مقدمي الرعاية وآليات التكيف الضارة كتعاطي المخدرات.

يتعرض الأطفال في شمال غرب سوريا للعنف والدمار، وقد شهد الكثيرون منهم مقتل أفراد عائلاتهم أو عانوا من حالات نزوح متعددة و / أو عانوا من تفكك الأسرة. يتعين على الأطفال في شمال غرب سوريا التكيف مع قلة الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، وكذلك أنشطة المدرسة وأنشطة الطفولة اليومية العادية غير متوفرة لمعظم الأطفال. وبدلاً من ذلك، يجب أن يقلق هؤلاء الأطفال بشأن فقدان منزلهم، الصعوبات الاقتصادية، وظروف المعيشة غير الملائمة. كما أن الأطفال معرضون بشكل متزايد لخطر الاعتقال، الاحتجاز، التعذيب والاعتداء الجنسي. أصبح الانشغال بالعديد من المخاطر الموجودة في حياتهم، إلى جانب البيئة المعيشية الصعبة والمقيدة في مواقع النازحين داخليًا، سببًا رئيسيًا للصدمات النفسية بين الأطفال. أدى انعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية والنزوح المتكرر إلى تفاقم مخاوف حماية الأطفال والصحة النفسية للأطفال وغذى آليات التأقلم الضارة. لقد تم تقويض قدرة الآباء ومقدمي الرعاية على رعاية أطفالهم وحمايتهم بشدة.

## ا. الخطر: استمرار عدم القدرة على تأمين وثائق الحالة المدنية بسبب عدم وجود سجلات مدنية للحكومة السورية في شمال غرب سوريا

التفتيش وفي مكاتب السجل المدني، بما في ذلك مخاطر الاعتقال التعسفي، الاحتجاز والتجنيد الإجباري، أو اللجوء إلى شخص وسيط للحصول على أي وثيقة مدنية والذي هو أمر مكلف جدًا. أدى نقص أو فقدان الوثائق المدنية إلى إعاقة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، فعلى الرغم من الدعوة من الجهات الفاعلة الإنسانية والترويج لبدائل التحقق، لا يزال بعض المانحين والمدققين وغيرهم من أصحاب المصلحة يطلبون وثائق هوية رسمية للوصول إلى المساعدات، بما في ذلك المساعدات النقدية. يعتبر الأطفال من بين أكثر الفئات تضرراً من نقص الوثائق، حيث يمكن أن يعيق ذلك حصولهم على التعليم والخدمات الصحية ويتركهم عرضة لخطر انعدام الجنسية على المدى الطويل.

ينتشر نقص أو فقدان الوثائق المدنية (CD) على نطاق واسع بين السكان في مناطق شمال غرب سوريا، وتشمل هذه الوثائق، على سبيل المثال لا الحصر، شهادات الميلاد، الوفاة، الزواج، والطلاق، بطاقات الهوية، دفاتر العائلة وجوازات السفر. وفقاً لمسح MSNA لعام 2021، أفاد 89٪ من الأسر في شمال غرب سوريا أن فرداً واحداً على الأقل من الأسرة لا يمتلك أي وثيقة مدنية صادرة عن الحكومة السورية (GOS)، مقارنةً بنسبة 21٪ من الأسر في المناطق التي يسيطر عليها النظام. من الصعب الحصول على وثيقة مدنية صادرة عن الحكومة السورية داخل شمال غرب سوريا حيث لا توجد مكاتب تسجيل مدنية تابع للحكومة السورية، ويجب على الأفراد إما عبور خطوط النزاع والذي قد يؤدي إلى تعرضهم لمخاطر كبيرة عند نقاط

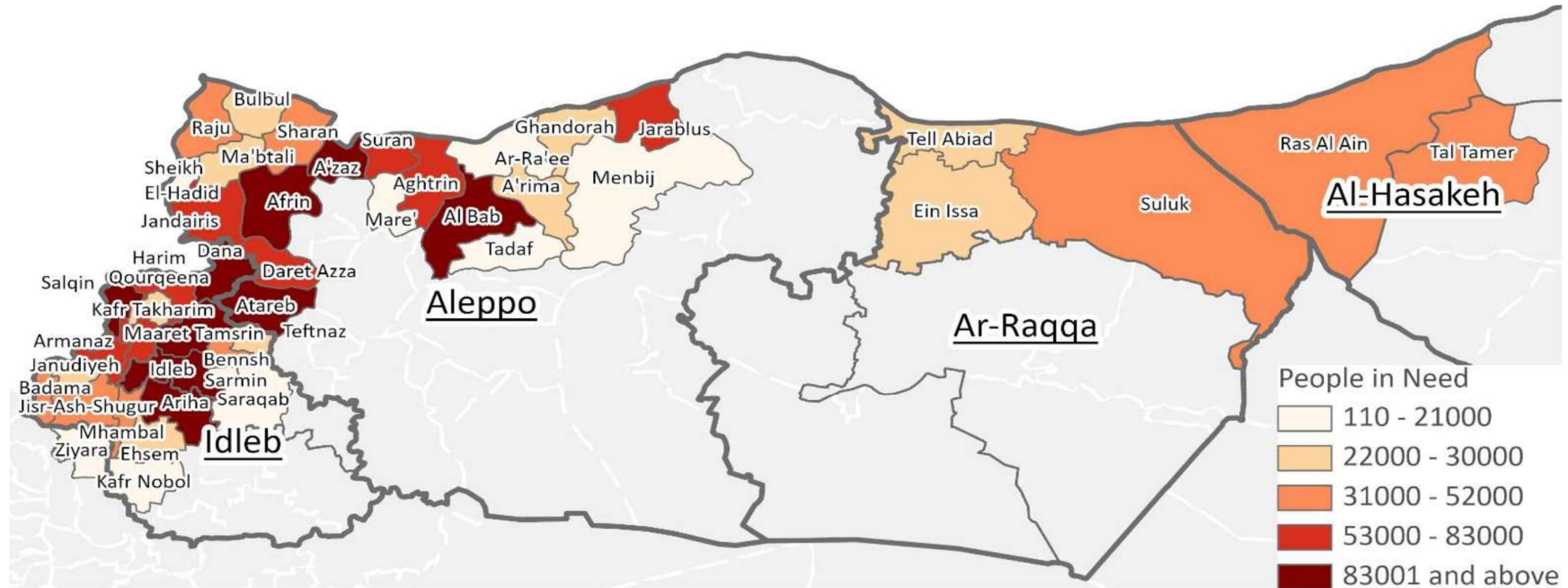
<sup>28</sup> مراقبة حالة حماية الأطفال: <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria/child-protection-situation-monitoring-dashboard>

ل. الخطر: التحديات المنهجية في ممارسات حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP) وعمليات الإخلاء القسري من المواقع غير الرسمية

بها على نطاق واسع، إلا أن التقاليد والعادات غالبًا ما تستخدم لتبرير التمييز. يستمر الإبلاغ عن عمليات الإخلاء القسري في إدلب وشمال حلب، بما في ذلك من المراكز الجماعية أو المساكن العشوائية المؤقتة والمرافق العامة مثل المدارس والجامعات. حتى في حالة عدم استخدام سلطة إنفاذ القانون، غالبًا ما تؤدي الممارسات القسرية من قبل الملاك أو المجالس المحلية إلى عمليات إخلاء قسري، مما يترك الأفراد مع دعم محدود أو سكن بديل.

تسببت الأعمال العدائية في أضرار واسعة النطاق فيما يخص HLP في شمال غرب سوريا. بالإضافة إلى تدمير المناطق السكنية المدنية، أثر تدمير الأراضي والسجلات المدنية على إدارة الأراضي وتسجيل / تحديث معاملات HLP. تعدد اللوائح الإدارية والسلطات الفعلية التي تدير معاملات HLP في مناطق شمال غرب سوريا زادت من تعقيد التحقق من الحقوق القانونية، والوصول إلى سبل الانتصاف والحلول. على الرغم من أن حقوق المرأة في القانون السوري معترف

IV. تغطية قطاع الحماية، الوصول والتمويل



## ❖ التغطية والوصول

تم تفعيل قطاع الحماية (تركيا) في شمال غرب سوريا في عام 2015 بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014). يتضمن القطاع: القطاعات الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حماية الأطفال، والأعمال المتعلقة بالألغام؛ فرقة عمل مراقبة الحماية؛ ومجموعات العمل الفنية ل HLP والإدماج، والتي تشارك في قيادتها جميعا وكالات للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية شريكة. ينسق القطاع استجابة الجهات الفاعلة في مجال الحماية العاملة داخل شمال سوريا في المناطق التي يمكن الوصول إليها من تركيا وخارج سيطرة النظام. ويشمل ذلك الأراضي الواقعة في شمال غرب سوريا والتي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية والسلطات الفعلية ذات الصلة، فضلاً عن المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية للحكومة التركية، بما في ذلك رأس العين وتل أبيض. يتم توفير جميع التنسيق والدعم الفني عن بعد من مدينة غازي عنتاب، تركيا.

## ❖ بيانات التمويل

في عام 2021، تم استيفاء 56٪ فقط من متطلبات تمويل قطاع الحماية في شمال غرب سوريا، مما أثر بشدة على قدرتنا على منع التهديدات والمخاطر والاحتياجات الخاصة بالحماية والتخفيف من حدتها والاستجابة لها. على الرغم من زيادة الاحتياجات على أرض الواقع، أصبحت فجوة التمويل في عام 2022 أكثر حدة. حيث إنه لغاية مارس/آذار، تم تلبية 32٪ فقط من متطلبات تمويل القطاع لعام 2022. إن استمرار نقص التمويل لأنشطة الحماية سوف يؤدي إلى عدم معالجة التهديدات والمخاطر والاحتياجات الحرجة للحماية، ويجعل المدنيين غير قادرين على الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة واللجوء بشكل متزايد إلى استراتيجيات المواجهة السلبية. وسيكون لذلك عواقب ضارة على حماية الأشخاص المستضعفين، يزيد الطلب على الخدمات والمساعدة عبر القطاعات، ويقوض محاولات تعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

كان لتخفيض التمويل أثر كبير بالفعل على خدمات الحماية. لا يزال تمويل برامج GBV بشكل عام، والمساحات الآمنة للنساء والفتيات (WGSS) على وجه الخصوص، غير متوقع وقصير المدى؛ ولا يزال ضمان استدامة WGSS يمثل تحديًا. في عام 2021، تم إغلاق 5 من WGSS

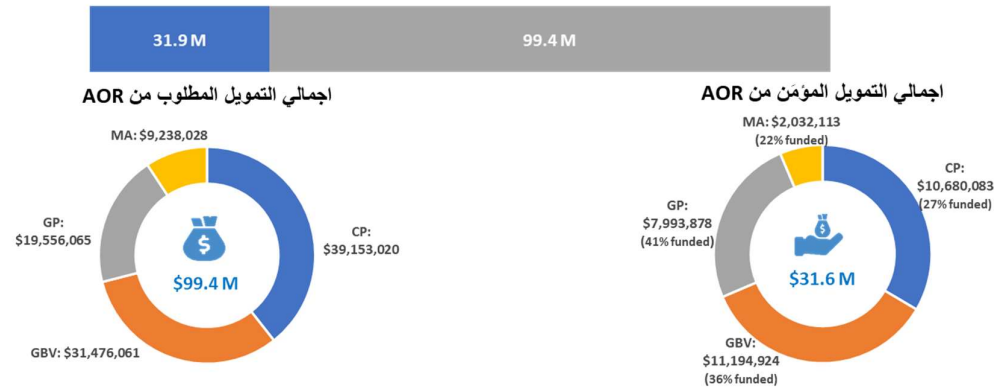
كانت الديناميكيات المتعلقة بالزراع تمثل تحديًا كبيرًا أمام وصول المساعدات الإنسانية ومنعت وكالات الأمم المتحدة والموظفين الدوليين من المنظمات غير الحكومية من دخول مناطق شمال غرب سوريا. يسمح الوصول الإنساني للجهات الفاعلة في مجال الحماية ببناء الثقة مع المجتمعات المتضررة والأشخاص المستضعفين، وبالتالي تمكين الإبلاغ عن الانتهاكات من قبل الناجين، تعزيز الموثوقية في تقديم الخدمات المستدامة، تسهيل القطاع لضمان التزام الشركاء بالحد الأدنى من معايير تقديم الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات، ويضمن في النهاية سلامة عملائنا وموظفينا.

على الأقل بسبب نقص التمويل. في هذه المجتمعات لا يوجد بديل حاليًا للوصول إلى خدمات GBV المنقذة للحياة. الاستجابة في "مخيمات الأرامل" محدودة النطاق وقصيرة المدى وغير مستدامة. لا تزال مشاريع GBV التي تستهدف هذه المخيمات تعاني من نقص شديد في التمويل، على الرغم من الأدلة المقلقة على الاحتياجات. وبالمثل، فإن انخفاض تمويل المساحات الصديقة للأطفال، البرامج المجتمعية، خدمات الدعم النفسي (PSS)، البرامج غير المتخصصة المنظمة، ومهارات الأبوة والأمومة في شمال غرب سوريا قد أثرت على قدرة القطاع على الاستجابة لزيادة الضغوط النفسية والصدمات بين الأطفال ومقدمي الرعاية لهم.

في الأشهر الستة الماضية، أبلغت 12 منظمة إنسانية على الأقل تقوم بتشغيل مساحات مجتمعية صديقة للأطفال وفرق PSS المتنقلة عن تعليق كامل لأنشطتها بسبب فجوات في التمويل. لا يزال النقص في تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام له عواقب فورية ودائمة في كثير من الأحيان. على الرغم من أن التوعية بالمخاطر تعزز سلوكًا أكثر أمانًا، إلا أن مناطق شمال غرب سوريا تحتاج إلى إجراء مسح صغير، ولكن شامل، وقدرات وكفاءات لديها القدرة على التخلص من الألغام وازالتها والتعامل بفعالية مع مجموعة كاملة من العناصر الخطرة الموجودة هناك.

بدون هذه القدرة على القضاء على المخاطر بشكل كامل، فإن المعدلات العالية بشكل استثنائي للإصابات والوفيات من مخاطر المتفجرات ستستمر في إجهاد نظام الرعاية الصحية المثقل أصلاً، وتعريض الحياة وسبل العيش في المجتمعات الضعيفة للخطر.

### إجمالي التمويل المطلوب مقابل المؤمن



## ٧. التوصيات

### احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

- على أطراف النزاع أن توقف وعلى الفور جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية والمناطق المدنية، بما يتفق مع التزاماتهم بالقانون الدولي الإنساني وقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية إثارة المخاوف بشكل مستمر وصريح بشأن الوصول إلى المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان، والالتزام بالمبادئ الإنسانية، والاعتبارات المتعلقة بالحماية، مع أطراف النزاع وكذلك مع السلطات المحلية.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية مواصلة دعم التحقيقات المحايدة وذات المصدقية حول جميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي أن يشمل ذلك المزيد من الدعم لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من أجل مراقبة الانتهاكات والإبلاغ عنها بشكل شامل.

- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية الدعوة إلى:
  - وضع حد فوري لممارسة الاعتقالات التعسفية، والتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز والاستجواب؛
  - إجراء تحقيق محايد في جميع مزاعم العنف الجنسي والوفيات غير القانونية في الحجز؛ والتأكيد بأنه سيتم منح المحتجزين الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، وأنه سيتم إبلاغ عائلاتهم بأسباب احتجازهم وأماكن الاحتجاز. يجب أن يشمل ذلك أيضًا دعم منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المساعدة القانونية للمحتجزين، والوصول إلى مرافق الاحتجاز لمراقبة الأوضاع فيها.
  - الإنهاء الفوري لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وما يتعلق بها من انتهاكات حماية الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واحتجازهم وقتلهم، وإجراء مناقشات حماية منظمة بشأن هذه المخاوف مع جميع أطراف النزاع.

#### استمرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود، ومراقبة فعالية المساعدات عبر خطوط المواجهة

- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية أن تدرك أن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود هي الطريقة الملائمة، الأقل تكلفة، الآمنة والعملية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في شمال غرب سوريا في هذا الوقت.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية أن تدرك أن تقديم الخدمات الإنسانية، بما في ذلك خدمات الحماية، يتطلب وصولاً مستدامًا ويمكن التنبؤ به وأمنًا إلى الأشخاص المحتاجين، وأنه يجب دعم هذا الوصول المستدام على مستويات متعددة.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية:
  - إدراك أن ربط العمليات الإنسانية والتمويل بقرارات مجلس الامن عبر الحدود قد أدى إلى دورة قصيرة الأجل من المساعدات والتي لا تتماشى مع التخطيط المتوسط إلى طويل المدى ولا تدعم المرونة والحلول الهادفة في الأزمات طويلة الأمد، و
  - وضع إستراتيجية حول أفضل السبل لضمان إمكانية التنبؤ واستمرارية المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع في شمال غرب سوريا من خلال فصل إيصال المساعدات عن تجديد / عدم تجديد قرار مجلس الامن عبر الحدود، بما في ذلك عن طريق تحديد بدائل حيوية وقابلة للتطبيق لآليات التمويل الجماعي الحالية.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة والقيادات الإنسانية دعم المراقبة الحازمة والمستقلة والإبلاغ عن فعالية آليات المساعدات الإنسانية عبر خطوط المواجهة في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك أي وجميع المحاولات من قبل أطراف النزاع لتأخير أو منع أو تحويل المساعدات أو تقييد استقلالية وحياد الجهات الفاعلة الإنسانية في جهودهم المشتركة.
- على الدول الأعضاء والجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية أن تدرك أن طريقة المساعدات عبر خطوط المواجهة هي فقط مكتملة وليست بديلاً عن المساعدات الحالية عبر الحدود.

#### استجابة الحماية الموسعة

- على الجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية دعم استجابة حماية موسعة في مناطق شمال غرب سوريا، من خلال توسيع نطاق خدمات الحماية المتخصصة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكة - على سبيل المثال مساحات آمنة للنساء والفتيات؛ مساحات صديقة للأطفال؛ إدارة الحالة؛ الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات والأطفال ومقدمي

- الرعاية؛ دعم متعدد القطاعات مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ المساعدات القانونية لحالات التوثيق والاحتجاز؛ مراقبة الإخلاء القسري والاستجابة متعددة القطاعات؛ مراقبة الحماية والحماية المجتمعية؛ مسح وإزالة مخاطر المتفجرات والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا - والنظر إلى برامج الحماية على أنها عامل تمكين رئيسي في دعم قدرة المجتمع على الصمود.
- على الجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية الدعوة مع السلطات المعنية لرفع القيود المفروضة على استيراد المعدات المتخصصة التي يحتاجها العاملون الإنسانيون في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام من أجل مسح المناطق الملوثة وتطهيرها، وعلى الوصول دون عوائق إلى هذه المناطق وزيادة التمويل لخدمات مساعدة الضحايا.
  - على الجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية الدعوة مع جميع القطاعات والمنظمات الإنسانية لاعتماد التحقق المجتمعي - كبديل لحيازة الوثائق المدنية - كوسيلة للوصول إلى جميع أشكال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات النقدية.
  - على الجهات المانحة المساهمة في تمويل مرن على مدى عدة سنوات لبرامج الحماية / الإنسانية، بما يتماشى مع خطة الاستجابة الإنسانية لمدة عامين (HRP) للفترة 2022-2023، متضمنة المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة، وبالتالي تمكين برامج يمكن التنبؤ بها، تدخلات طويلة الأجل، صمود المجتمعات وتأثيرات قابلة للقياس.
  - على الجهات المانحة وقيادات الشؤون الإنسانية الدعوة إلى تعميم الحماية عبر الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال المراجعة الموجهة نحو الإدماج للمشاريع الممولة من خلال آليات التمويل الجماعي، وتوسيع نطاق المساءلة أمام جهود السكان المتضررين في جميع القطاعات.